في بيان حدد موقفه من مخرجات مايسمى بـ«مؤتمر حضرموت»

المؤتمر يجدد تمسُّكه بالثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية

نحذر من خطورة الانجرار وراء المخططات البريطانية والامريكية التي تحاك ضد اليمن ووحدته

على ابناء حضرموت ألايسمحوا أن تكون محافظتهم ساحة لتمرير المخططات الهادفة إلى تدمير الوطن

أي عمل يصب في صالح المشاريع التمزيقية خيانة للوطن ولدماء الشهداء والثورة اليمنية

نرفض أي عمل خارج إطار الدستور وفي المقدمة المساس بوحدة وسيادة واستقلال اليمن

ضعفاء النفوس وفي مقدمتهم المخلوع هادي ينفذون المؤامرة التمزيقية بالمال السعودي

جدد المؤتمر الشعبي العام تمسّكه بالثوابت الوطنية المتمثلة بالثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، محذراً في بيان صادر عنه من خطورة المخططات البريطانية والأمريكية والإسرائيلية التي تحاك ضد بلادنا، والتي تنفذ بأموال الأمة العربية بواسطة النظام السعودي ومن تحالف معه في العدوان على بلادنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام

قال تعالى: «يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ» صدق الله العظيم

تابع المؤتمر الشعبي العام النتائج التي تمخضت عما أُسمي بمؤتمر حضرموت والذي تم في ظل العدوان الذي تشنه دول التحالف بقيادة السعودية واستهدف تدمير مقدرات الوطن وغزوه واحتلاله وإثارة النعرات المناطقية والمذهبية والعنصرية واستخدام عملائه ومرتزقته لإشعال الحروب والصراعات وزرع بذور الفتنة.

ويجدد المؤتمر الشعبي العام تمسّكه بالثوابت الوطنية المتمثلة بالثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية والسيادة والاستقلال الوطني، والتي ناضل أبناء شعبنا اليمني بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية في شمال الوطن وجنوبه وشرقه وغربه لتحقيقها والحفاظ عليها بدءاً بثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م مروراً ثورة الرابع عشر من أكتوبر 1963م ووصولاً إلى تحقيق الاستقلال ورحيل آخر جندي بريطاني في الثلاثين من نوفمبر 1967م، وقدّم شعبنا من أجل ذلك التضحيات الجسيمة التي امتزجت فيها دماء كافة أبناء الشعب اليمني وعملوا بإصرارهم وصمودهم على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، والاستفتاء على دستور دولة الوحدة، والذي مثّل حداً فاصلاً بين ماض تشطيري ووطن موحّد ديمقراطي فتح المجال واسعاً لكلّ أبناء الوطن للعيش بسلام وطمأنينة، والعمل بحرية في مختلف مناطق اليمن، وصون الممتلكات الخاصة، وهي الأسس والمبادئ التي استفاد منها كل أبناء الوطن وفي مقدمتهم أبناء محافظة حضرموت الذين حرموا من ممارسة أي نشاط تجاري خاص في وطنهم إبان فترة التشطير البغيض، والذي رفض أبناء شعبنا اليمني عام 1994م محاولات البعض العودة اليه.

إن المؤتمر الشعبي العام يحذّر من خطورة الانجرار وراء المخططات البريطانية والأمريكية والإسرائيلية التي تُحاك ضد اليمن ووحدته، والتي لاتختلف كثيراً عن مشاريع التفرقة والتجزئة التي حاول الاحتلال البريطاني تنفيذها في المحافظات الجنوبية والشرقية وفشل، وهاهو اليوم يعاود الكرَّة لتجديد حلمه بتجزئة وتمزيق اليمن الى كانتونات يسهل السيطرة والوصاية عليها كما هو الحال في كانتونات دول الخليج، وهو المشروع الذي ينفذ وللأسف بأموال الأمة العربية بواسطة النظام السعودي ومن تحالف معه من دول العدوان على بلادنا، مستخدمين ضعاف النفوس من العملاء والمرتزقة الذين يقومون بتنفيذ هذه المخططات والمشاريع على أرض الواقع، وفي مقدمتهم المخلوع عبدربه منصور هادي وزمرته..

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يعتبر أن أي عمل يصب في تحقيق تلك المشاريع التمزيقية والتفتيتية خيانة للوطن ولدماء الشهداء ولمبادئ وقيم الثورة والجمهورية والوحدة ودستور الجمهورية اليمنية، ليؤكد أنه ومعه كل الشرفاء من أبناء الوطن لن يقبلوا بأي عمل خارج إطار دستور الجمهورية اليمنية وفي مقدمة ذلك المساس بوحدة وسيادة واستقلال اليمن.

ويدعو المؤتمر الشعبي العام دول تحالف العدوان الى كف أذاها عن اليمن وتمزيقه، كما يدعو الشرفاء من أبناء محافظة حضرموت من علماء ومثقفين ومشائخ وشخصيات اجتماعية وسياسية ورجال مال وأعمال وأكاديميين الى تجنيب محافظة حضرموت الصراعات والتجاذبات، وعدم السماح بأن تكون حضرموت ساحة لتمرير المخططات الهادفة إلى تدمير الوطن وتجزئته،واستيعاب حقائق التاريخ في أن حضرموت التي كان لأبنائها شرف نشر الرسالة الإسلامية والثقافة والحضارة اليمنية الأصيلة الى الكثير من مناطق العالم لايمكن لهم أن يتحولوا الى أدوات تخدم مشاريع صغيرة تقزمهم وتمزق الوطن، وأن على الجميع إدراك أن الحلول لكافة القضايا لن تكون إلّا في إطار الحل الوطني الكامل والشامل الذي يشارك فيه الجميع ويرتضيه الشعب اليمني من أقصاه الى أقصاه، فأي حلول تتجاوز مصلحة الوطن اليمني بعيداً عن التأييد الشعبي الكامل لن تسهم الا بمزيد من الصراعات والحروب الداخلية وعدم الاستقرار.. ويعتبر المؤتمر الشعبي العام أن إيقاف العدوان ورفع الحصار وإعادة إعمار ما خلّفه العدوان والجلوس على طاولة الحوار اليمني السعودي واليمني اليمني هو المدخل لإنهاء ما يعانيه وطننا وشعبنا الصامد والثابت في مواجهة العدوان، فمهما طال أمد العدوان واشتدت ضراوته فإنه لن يحصد سوى المزيد من الأحقاد والضغائن لدى أبناء الشعب اليمني الذين يقتلهم العدوان- اطفالاً ونساء شباباً وشيوخاً- ويدمر مقدراتهم بحقد ممنهج وأنه لن يفلح في تحقيق أهدافه.

ويحيّي المؤتمر الشعبي العام أبناء الشعب اليمني الرافضين للمشاريع الصغيرة، ويدعوهم لمواجهة هذه المخططات الرامية الى المساس بالوحدة الوطنية وإثارة النعرات بمختلف مسمياتها واستهداف السلم الاجتماعي وقيم التسامح والتعايش والقبول بالآخر التي تميز بها اليمنيون على مدى تاريخهم، كما يدعو كل أبناء الوطن الى المزيد من الثبات والصمود في مواجهة مخططات أعداء اليمن الذين يكرسون أموالهم وثقافتهم الضيقة والمقزمة والبعيدة عن أي أفق استراتيجي يراعي المصالح القومية للأمة، غير مدركين خطورة أعمالهم وممارساتهم الإجرامية بحق اليمن والذي يعتبر أمنه جزءاً من الأمن القومي العربي، وأن تلك المخططات ستفشل بإذن الله وبإرادة ووعي اليمنيين، فلا يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

قال تعالى :"فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض" صدق الله العظيم.

صادر عن المؤتمر الشعبي العام

خلال استقباله دفعة خريجي المعهد التقني

الزوكا: الزعيم يستحق كل الوفاء.. والشباب سيدافعون عن وطنهم

استقبل الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الاستاذ عارف عوض الزوكا دفعة التوافق الوطني من خريجي المعهد التقني المهني -بغداد- بحضور الدكتور عبدالله ابو حورية نائب رئيس الدائرة الفنية بالمؤتمر الشعبي العام والشيخ امين راجح عضو اللجنة الدائمة..

وعبر الامين العام عن شكره وتقديره للطلاب الخريجين قائلاً لهم: انتم قلوب تفيض بالحب لعلي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية الاسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- وهذه دلالة قاطعة -كما قلت يوم امس في ذمار -ان علي عبدالله صالح يدخل القلوب بدون استئذان .

واضاف الزوكا : علي عبدالله صالح لا يستحق الا الوفاء والعرفان، وانتم شباب المستقبل تجسدون هذا الامر على صعيد الواقع.. ولا يواجَه الوفاء الا بالوفاء.واردف الامين العام : وتكريمكم اليوم للزعيم علي عبدالله صالح هو تكريم له معان ودلالات لانه تكريم من شباب سيدافع عنّ الوطن.. تكريم من الاجيال التي درست وتعلمت في عهد علي عبدالله صالح .

وقال الزوكا : وهي رسالة نوجهها للغزاة والمحتلين بأن شباب وحدة 22 مايو سيدافعون عن ثورتهم ووطنهم ووحدتهم وسيادتهم واستقلالهم .مضيفاً: نتمنى لكم التوفيق في حياتكم العملية والمهنية والمستقبل الزاهر ونحثكم على مزيد من الصمود والصبر من اجل الدفاع عن وطننا ضد العدوان الغاشم والحصار الظالم فنحن شعب معتدى عليه وغزا الآخرون ارضه، وانتم تعرفون عبر التاريخ ان اليمن كانت وستظل مقبرة الغزاة .

هذا وقد قام يوسف الحرازي باسم الدفعة بتكريم الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الاسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام -بدرع (زعيم بحجم وطن) تسلمه عنه الامين العام للمؤتمر الاستاذ عارف الزوكا .

وكان الشاعر عبدالرحمن الرويشان ألقى قصيدة شعرية نالت الاستحسان.

«الميثاق» تنشر تفاصيل صفقة 7 آلاف سيارة للجان الشعبية من الرسوم الجمركية

كشف تقرير برلماني تفاصيل موضوع اعفاء «7000» سيارة تابعة للجان الشعبية من الرسوم الجمركية..

وأورد التقرير المقدم من اللجنة المالية في البرلمان المذكرات والتوجيهات المتعلقة بالموضوع والمتمثلة بمذكرة رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم «555» بتاريخ 1 أبريل 2017م الموجهة الى الأخ رئيس مجلس الوزراء تتضمن ترسيم السيارات التابعة للجان الشعبية وعددها «7000» سيارة وفقاً للمقترح الوارد في مذكرة الأخ وزير الداخلية رقم «365 ص» بتاريخ 1 مارس 2017م.

ومذكرة الأخ رئيس مجلس الوزراء رقم «س.خ.25» بتاريخ 11 أبريل 2017م الموجهة الى الأخوني وزير الداخلية ووزير المالية بتنفيذ توجيهات الأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى.

ومذكرة الأخ وزير الداخلية برقم «601.ص.2017م» بتاريخ 12 أبريل 2017م الى الأخ وزير المالية عطفاً على مذكرة الأخ رئيس مجلس الوزراء وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن مقترح منح السيارات التابعة للجان الشعبية لعدد 7 آلاف سيارة اعفاءات جمركية.

وتوجيه وزير المالية عطفاً على مذكرة وزير الداخلية الى مصلحة الجمارك بتنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس المجلس السياسي ودولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ 16 أبريل 2017م.

اضافة الى توجيهات وكيل مصلحة الجمارك للقطاع الفني بتاريخ 22 أبريل 2017م الى مدير عام الايرادات بالمصلحة بملاحظة توجيهات رئيس المجلس السياسي ورئيس مجلس الوزراء التي تتضمن الترسيم وليس الاعفاء.

وقد لاحظت اللجنة في تقريرها أن مذكرتي الأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى والأخ رئيس مجلس الوزراء تضمنت ترسيم السيارات التابعة للجان الشعبية ولم تشر الى الاعفاء من الرسوم الجمركية، رغم أن المذكرتين جاءتا عطفاً على مقترح وزير الداخية بمذكرة رقم «365» بتاريخ 1 مارس 2017م المتعلقة بمنح سيارات اللجان الشعبية اعفاءات جمركية.

وإن المطالبة بالاعفاءات الجمركية لسيارات اللجان الشعبية جاءت في مذكرة الأخ وزير الداخلية بتاريخ 12 أبريل 2017م الموجهة الى الأخ وزير المالية عطفاً على مذكرة الأخ رئيس مجلس الوزراء.

مؤكدة أن مقترح الاعفاءات الجمركية لسيارات اللجان الشعبية يعد مخالفاً للقوانين النافذة، ورغم ذلك لم تقدم وزارة المالية ومصلحة الجمارك بصفتهما الجهات المعنية أي ايضاحات للأخ رئيس مجلس الوزراء حول تعارض تلك التوجيهات مع القوانين النافذة.

كما أن المبررات التي تضمنتها مذكرة الأخ وزير الداخلية حول منح سيارات اللجان الشعبية اعفاءات جمركية والتي منها عدم تعرض سيارات اللجان للحجز أو التوقيف أثناء تنفيذ خطة الوزارة لحملة التوعية والضبط الشرطي لا تعد مبررات واقعية ومنطقية كون معظم سيارات اللجان الشعبية إما في الجبهات أو ضمن الحملات الأمنية التي تقوم بها وزارة الداخلية.

وأوصت اللجنة البرلمانية في تقريرها إلزام الحكومة بالترسيم لأي سيارة تابعة لأية جهة كانت وفقاً للقوانين النافذة بما فيها تلك السيارات المشار إليها في مذكرة الأخ وزير الداخلية المرفوعة الى الأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى.

وإيقاف منح أي اعفاءات ضريبية أو جمركية خارجة عن اطار القانون.. وكذلك الالتزام بتوصيات المجلس المتكررة بتحصيل كافة الايرادات الضريبية والجمركية نقداً وفقاً لحجم الأوعية الخاصة بها وتوريدها الى البنك المركزي.

ألزم الحكومة بصرف المرتبات شهرياً ابتداءً من أبريل

البرلمان يوافق على موازنة فصلية للدولة والحكومة تلتزم بتوصياته

وافق مجلس النواب -أمس الأحد- على موازنة فصلية للأشهر إبريل ومايو ويونيو تقدمت بها حكومة الإنقاذ برئاسة عبدالعزيز بن حبتور بمقابل التزام الأخير بتوصيات المجلس المتضمنة في تقرير لجنة برلمانية خاصة درست الموازنة.

وقدرت الحكومة إيرادات إبريل ومايو ويونيو بنحو 106 مليارات ريال مقابل نفقات تقارب 382 ملياراً..وذكرت الحكومة في موازنتها أن ما تستطيع تحصيله خلال الفترة مابين 51 إلى 57 مليار ريال بفجوة تمويلية بمبلغ يتراوح بين 173-179 مليار ريال، قالت: إنها ستقلصها بمبلغ 93 ملياراً عبر نظام البطاقة السلعية (التموينية) و 36 ملياراً من خلال تحويل 20% من مرتبات الموظفين إلى حسابات لهم في البريد، فيما ستعالج بقية الفارق أثناء تنفيذ الموازنة بضغط النفقات وتنمية عدد من الموارد. وقدرت العائدات الشهرية من المشتقات النفطية والغاز بنحو 8 مليارات ريال و 300 مليون، بمبلغ 25 مليار ريال في فترة تنفيذية الموازنة في حين قدرت مرتبات الموظفين خلال الفترة بـ209 مليارات ريال بانخفاض طفيف عن مستحقات المرتبات في العام 2014م نصفها مرتبات لمنتسبي الدفاع والأمن.

وبلغت نفقات المجهود الحربي شهرياً نحو 15 مليار ريال بينها مبالغ لتغطية نفقات كساء شهرياً فيما كان يُكتفى بكسوتين فقط سنوياً -حسب ملاحظة لجنة برلمانية درست موازنة الحكومة.

وردت الحكومة عن سؤال اللجنة البرلمانية بشأن معالجاتها لالتزامات الموظفين تجاه إيجارات مساكنهم والتزاماتهم للدائنين وأصحاب المحال التجارية بالإشارة إلى إمكانية سداد الديون بتحويلها من حساب الموظف إلى حساب الدائنين في هيئة التوفير البريدي المزمع تحويل مرتبات ستة أشهر سابقة و20% من مرتبات الأشهر القادمة إليها.

وبالخصوص وصفت اللجنة البرلمانية قرار فتح حسابات للموظفين في هيئة البريد بأنه ارتجالي كون الآليات لا تزال قيد البحث لدى الحكومة وفقاً لما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية الخاص بدراسة الموازنة.

وأوصى البرلمان الحكومة الالتزام بصرف مرتبات الموظفين نهاية كل شهر ابتداءً من أبريل الجاري، وتوريد مرتبات الأشهر الستة الفائتة إلى التوفير البريدي.وأكد على تنظيف كشوفات المرتبات من الوهميين والمزدوجين والتسليم عبر البريد، وعدم صرف أي مكافآت أو حوافز أو إضافي شهري ماعدا ما يتعلق بالمناوبين في المستشفيات والمصالح الإيرادية.